

مدى ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل (دراسة ميدانية بالمركز الجامعي أحمد زبانة غليزان)

The suitability of the quality of higher education programs with the requirements of the labor market

A field study at the university center Ahmed Zabana Relizane

ط. فاطمة بومزراق*¹ د. يعقوب المسوس²

¹ جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر) fatima.boumezerag@cu-relizane.dz

² جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر) messousyagoub@gmail.co

تاريخ الاستلام: 2021/09/16 تاريخ القبول: 2022/02/23 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. ولقد تم التوصل إلى أن جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان تتلاءم مع متطلبات سوق العمل بدرجة متوسطة وهو ما عبرت عنه نسبة (38.18%). كما توصلت أيضا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي لصالح تخصص العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة في ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. كما أظهرت أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة في ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. كلمات مفتاحية: برامج التعليم العالي، سوق العمل، الجودة، التعليم العالي، المتطلبات، المحتوى.

ABSTRACT :

The study aimed to reveal the suitability of the quality of higher education programs with the requirements of the labour market. It was concluded that the quality of higher education programs in the open majors at the University Center Relizane corresponds to the requirements of the labour market to a medium degree, an average scale (38.18%). It also found that there are statistically significant differences at the significance level ($\alpha = 0.05$) between students that are attributed The variable of academic specialization in favor of the specialization of exact sciences and natural and life sciences in matching the quality of higher education programs and the requirements of the labour market. It also showed that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha = 0.05$) between students due to the job variable in the suitability of the quality of higher education programs and the requirements of the labour market.

Keywords: higher education programs, labor market, quality, higher education, requirements, content.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعاني الجامعات من ظواهر كثيرة مست مختلف جوانب أدائها العلمية وعلاقاتها بمجتمعها وكثيرا ما وجهت لها الانتقادات وأثيرت الشكوك حول عدم الوفاء بمسؤولياتها في التعليم والبحوث وبتدني مستوى خريجها، وتقاعس بعض أساتذتها وإدارتها، يضاف إلى ذلك ما يقال عن عجزها في الاستجابة لمتطلبات مجتمعها في خارج أسوارها بتناول همومه وآلامه، وإشاعة المعرفة والاستنارة والعقلانية في ثقافته وقيمه. (العجيلي، 2013، 58).

وترجع التطورات التي شهدتها البشرية في مختلف المجالات إلى الاهتمام بالمعرفة وجودة التعليم وباعتبار الجامعات ومعاهد ومدارس التعليم العالي هي العصب الذي يحرك المجتمعات نحو التقدم فإن مختلف الدول أصبحت تدعمها وتشركها في عملية التنمية الوطنية.

ونظرا لتزايد عدد الطلبة أصبحت الجزائر تعاني من فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك هو غياب استراتيجية واضحة تبحث في إيجاد التناسق بين ما هو مطلوب من قوى عاملة وبين مخرجات الجامعة، مما وضعها في محك إصلاح جودة التعليم العالي .

وانتهجت الجزائر سياسات زيادة عدد الطلبة، وبذلك أصبحت الجزائر تعاني من مشكلة الفجوة الموجودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك هو غياب استراتيجية واضحة تبحث في إيجاد التناسق بين ما هو مطلوب من قوى عاملة وبين مخرجات الجامعة، مما وضعها في محك إصلاح التعليم العالي فانتهدت نظام ل. م. د (ليسانس- ماستر- دكتوراه) لسد الفجوة بين المخرجات ومتطلبات سوق الشغل مفترضة بذلك قدرة الطالب على قياس نبض السوق ومعرفة التخصصات غير المشبعة في سوق العمل ليتخصص فيها (بوزيدة، 2011، 72)، ويشير

(العتيبي، 2005، 3) إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية) وانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعدادا من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى. ويعتبر (عبيدات، سعادة، 2010، 77) أن الطلبة في مؤسسات التعليم العالي أساسا للعملية التربوية التعليمية ككل. وتعد عملية إعدادهم بالعدة المناسبة بما يتواءم مع متطلبات العصر الحالي غاية تتضافر جميع الجهود لتحقيقها لكن سوق العمل بمفهومه الحديث لا يحتاج إلى كوادر مؤهلة علميا وحسب، بل يجب أن تتسلح هذه الكوادر بمجموعة من القدرات والمهارات المتنوعة حتى يتجسد في داخل كل طالب مفهوم المواطن الصالح والذي لا يتحقق التقدم و النماء الوطني إلا به ومن منحنى آخر لا يمكن مواكبة التطورات الحياتية المتسارعة في ظل العولمة إلا من خلال الاستثمار الفعال لموارد الدولة البشرية. وفي ضوء هذا الاستثمار تبرز أهمية تزويد هذه الكوادر البشرية بما يلزم من مهارات التواصل والتفكير الإيجابي واللغات الأجنبية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنمية المهارات التكنولوجية والمبادرة والإبداع.

2. اشكالية الدراسة:

يعتبر التعليم من أكبر التحديات في جميع المجتمعات اهتماما كبيرا، سواء كانت نامية أو متقدمة، و باعتباره من الركائز التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، تساعد في إعداد الخبرات الفنية المؤهلة في جميع التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

كما أن الاهتمام بربط تكوين الطلاب في التخصصات المختلفة بمتطلبات سوق العمل يعد أمرا ضروريا يخلق ديناميكية مرنة في هذه المؤسسات التعليمية وتطوير جودة برامجها إذ أنه في كثير من الأحيان لا يجد الخريج مكانا له في الوظائف العامة أو الخاصة وإن وجدها فقد تكون في غير تخصصه عبد الحي (2012) وتشير دراسة خادر (2014) إلى

أن ارتفاع عدد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي يعتبر من الضغوطات الشديدة التي يعاني منها التعليم العالي بالجزائر بتركيزه على الجانب الكمي أكثر منه على الجانب النوعي أي عدم التركيز على معايير الجودة في التعليم وأظهرت نتائج دراسة خالدي (2011) أن قدرة الطلبة على الخلق والابداع، التحكم في التكنولوجيا الجديدة، التحكم في اللغات الأجنبية لا تستجيب لمتطلبات العمل الميداني فالتعليم العالي غير قادر على تقديم معلومات حول العمل المستقبلي نسبة 58% من المتخرجين يصرحون بذلك، وعدم قدرتهم على نقل الاستراتيجيات والمهارات التي تعلموها إلى الميدان المهني نسبة 76% منهم يصرحون بذلك، وعلى العكس نجد أن سوق العمل يركز على الإبداع والابتكار كعامل أساسي في عمليات تحسين وتطوير جودة المنتج سواء كان فكري أو مادي، فنسبة 56% تؤيد هذا الرأي، والقدرة على الخلق والإبداع تعادل سنوات طويلة من الخبرة الميدانية، والتعليم العالي لا ينمي ثقافة المبادرة وروح الإبداع ونسبة 56% من المتخرجين يفتقرون للكفاءة والمهارة الكافية وتشير دراسة زقاوة، (2014) إلى أن البرامج الحالية تساهم نسبيا في بناء الأهداف الشخصية للطلاب، وتساعد به بصورة محدودة على التحكم في مهارة اتخاذ القرار، كما أشار مبروك، (2011) إلى أن الفجوة بين الواقع ومتطلبات سوق العمل ترجع إلى ضعف المشاركة بين الجامعة والمجتمع. وفي سياق الإصلاحات الأخيرة التي عرفها التعليم العالي بالجزائر في ظل نظام " LMD " وأشار له هارون، (2010) أنه كما هو مطبق حاليا لا يزال غير واضح المعالم لدى الأسرة الجامعية وعدم ملائمة الامكانيات البيداغوجية لمتطلبات تطبيق هذا النظام الجديد جعلته غير قادر على تحقيق معايير جودة التكوين على الصعيد النظري بترقية المعرفة العلمية وعلى الصعيد المهني بخلق إطارات تتوافق مع متطلبات سوق العمل، حيث وجدت خالدي، (2002) أن نسبة 62.21% من طلبة لن يجدوا عملا بعد تخرجهم ويشير أيضا فراحي، (2000) إلى أن برامج التعليم لم تعد ترتبط مع ما تتطلبه المجتمعات والبرامج تعليمية لا تواكب التقدم

والتطور في العلوم والمعارف وأمام هذا الطرح تنبثق معالم الاشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى ملاءمة جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان مع متطلبات سوق العمل ؟
ويتفرع منه التساولات التالية:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ؟
 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ؟
3. فرضيات الدراسة:

- تتلاءم جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان مع متطلبات سوق العمل.
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
4. أهمية الدراسة:

إن معرفة الفروق بين الطلبة الجامعيين في اتجاهاتهم نحو جودة برامج التعليم العالي التي يدرسونها بالجامعة ومدى ملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل الحالية من خلال تحديد مؤشرات عن أهم المهارات المكتسبة من برامج التعليم العالي والواجب توفرها في الخريجين حتى تتلاءم مع المهارات المطلوبة في سوق العمل ومن أجل الوقوف على جودة

البرامج التعليمية في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان وقدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل المتنامي بوتيرة متسارعة في ظل التطورات المعاصرة.

5. أهداف الدراسة:

- الكشف عن مدى ملاءمة جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان مع متطلبات سوق العمل.
- التعرف على الفروق بين الطلبة التي تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
- التعرف على الفروق بين الطلبة التي تعزى لمتغير الوظيفة في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- الوقوف عند جودة البرامج التعليمية في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي وقدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل بولاية غليزان المتنامي بوتيرة متسارعة في ظل التطورات المعاصرة.
- التقصي والبحث عن المشاكل والمعوقات التي تحول دون الربط بين جودة برامج التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل والتطلع لاقتراح الحلول الممكنة.

6. حدود الدراسة: تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

- 1.6 الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال العام الدراسي 2014/2015.
- 2.6 الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على طلبة المركز الجامعي غليزان.
- 3.6 الحدود البشرية: شملت الدراسة على عينة من طلبة معاهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة من مستوى السنة الثالثة ليسانس ، وسنة أولى وثانية ماستر والذي بلغ عددهم 220 طالب وطالبة.

7. التعاريف الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

1.7 الجودة: هي تحقيق احتياجات وتوقعات طلبة معاهد: العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة بالمركز الجامعي غليزان حاضرا ومستقبلا.

2.7 البرامج التعليمية: الدروس النظرية والعلمية للمقاييس الموجهة إلى طلبة معاهد: العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة بالمركز الجامعي غليزان.

3.7 سوق العمل: يقصد به في هذه الدراسة الوظائف المتاحة في شتى القطاعات بولاية غليزان سواء العمومية أو الخاصة، الإدارية أو الاقتصادية أو التجارية والتي تتطلب تشغيل موارد بشرية ذات الكفاءة العالية المتخرجة من مجالات: العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة.

8. الإطار النظري للدراسة:

1.8 طبيعة مفهوم جودة الأداء في المؤسسة الجامعية:

يعتبر تحقيق الجودة في الخدمات أو المنتجات أو المخرجات هدفا ساميا تسعى البشرية لتحقيقه عبر العصور، ودعا إليه المهتمون، وعمل على تحقيقه الصالحون، وأصحاب الضمائر الحية في المجتمعات القديمة والمعاصرة. وقد أكدت شريعة الإسلام الحنيفة على الجودة بمعنى الإتقان فهذا رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم يقول (أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) (رواه البيهقي)، والإتقان هو في الواقع الجودة بمفهومها الشامل وإتقان العمل مطلب شرعي.

وعلى الرغم من قدم الدعوة إلى الحرص على الجودة في الخدمات أو البرامج أو المخرجات، نلاحظ أن هذه الدعوة ازدادت بشكل ملحوظ في منتصف التسعينات من القرن الماضي، إذ أصبح ينظر للجودة على أنها طريق التفوق والنجاح في أي مؤسسة من المؤسسات على اختلاف اهتماماتها، وقد استمر هذا الاهتمام وظهرت الكتابات والتطبيقات العالمية والإقليمية لهذا المدخل في هذا القرن الحادي والعشرون.

ونتيجة لحدثة مفهوم الجودة وخصوصا في مجال التعليم العالي والعام، فإن محاولة إيجاد مفهوم يتفق عليه الباحثون قد يكون أمرا صعبا، وفي ضوء ذلك يرجع كل من عابدين (2000م) وبونفليان ودينيس (Bonvillian & Denis 1995) هذا الخلاف إلى عدة اعتبارات منها:

- أن كلمة الجودة ذاتها غير معيارية، فتحقيق الجودة مرتبط بتحقيق المنفعة والسعادة Hedonistic، كما أن عدم تحقيقها مرتبط بجلب الضرر والألم، وهي من ثم نسبة فما يحقق النفع لي قد يحقق الضرر لغيري. (شتوي، 2014، 27)

2.8 البرامج والخطط الدراسية: وهي الوسائل والآليات التي تستعين بها المؤسسة في التحرك نحو أهدافها وغاياتها، غير أن هذه البرامج والآليات يغزوها الكثير من الخلل والقصور، من حيث ضعف استجابتها لحاجات المجتمع ومطالبه، وقلة معاصرة وحدثة البرامج، وملاحقتها للتطورات المحلية والعالمية، وفقدانها للعمق والشمول والتكامل، واحتوائها على الازدواج والتكرار والحشو، وقلة قدراتها على أحداث التزاوج والتداخل بين التخصصات في عصر يتسم بالتخصصات البينية بالإضافة إلى قلة احتوائها على مقررات ثقافية ودينية وخاصة بعدما انتشرت ظواهر اجتماعية مرضية في المجتمع (الإرهاب- الزواج العرفي) (السعيد، 2007، 76)

حسب "لوجندر" "هو مجموعة الأجهزة والوسائل والوثائق التي تسمح بضمان السير المنتظم للعمل والبرنامج في التعليم، وهو مجموعة الدروس النظرية والعلمية المقدمة ضمن منظومة تعليمية وهي بشكل عام مرتبطة من أجل الوصول خلال فترة زمنية ما إلى

تحقيق أهداف تربوية تتناسب مع مستويات متعددة من المعارف والكفاءات" بلحاج، (2013)

3.8 نظام ال LMD في الجزائريين الإصلاح والتحفيز:

أن تحولات النسق الاقتصادي، التكنولوجي والاجتماعي حدثت نتيجة الصعوبات، وأزمات، إصلاحات في قطاع التعليم العالي نحو العالم.

الإصلاحات الكبيرة لنظام التعليم العالي الجزائري من أجل غايات التلاءم مع الوسط العالمي، وتم اقتراح المشاكل التسييرية على مستوى مختلف الأنظمة وممارسو البحث عن أساليب التسيير المؤثرة والفعالة.

للإجابة على هذه المشاكل، إلى أين أنظمة التعليم العالي الجزائري تتجه في مقاييس التسيير لتحقيق الجودة التكوين والامتياز؟ (Chergui, 2012, 8)

نظام ال L.M.D وضع في الجامعات الجزائرية منذ سنة 2004 - 2005 من باب متطلبات التطور المستمر، ضمان الجودة، الحركية، مقروئية، واستكشاف الشهادات. للإجابة على هذه المتطلبات الجديدة، العديد من المؤتمرات، الندوات، والمقالات كرسست للموضوع. عنوانها، النصائح المقدمة من ذلك لقاءين وطنيين، نظما في ماي وجوان 2008، ودعمًا واحتراما على " موازنة مراحل بعد أربع (04) سنوات من وضع نظام L.M.D " و " ضمان الجودة في التعليم العالي: بين المتطلبات والواقع " وخرج بأهمية كبيرة لاستخدامه في المؤسسات الجامعية في سير الجودة (7, 2010, Kouadria).

4.8 النظام الكلاسيكي الإصلاح وحتمية الانتقال إلى L.M.D:

يتجه نظامنا التكويني والتعليمي إلى الانشغالات ذات الأولوية للمجتمع والتغيرات التي أحدثها العالم الذي يتغير باستمرار، وبتهيئة أرضية واثابة فرصة للجامعة للقيام بالدور

الفعلي في عملية التنمية ذات الديناميكية المتسارعة التي خاضتها بلادنا لذا فالانتقال من النظام الكلاسيكي إلى ال.ل. م. د تعتبر حتمية الآن لخلق الظروف التي تمكن جامعتنا من رفع التحديات الأنوية والمستقبلية التي أفرزها مجتمع المعرفة والاتصال الذي برز بقوة وحتى فنظام ال.ل. م. د. يحتوي في هيكلته على ثلاثة مراحل تكوينه تتوج كل وحدة منها بشهادة جامعية في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات التعليم تجمع في سداسيات، وتتميز وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل يمكن استعماله في مسار تكويني آخر يفتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية وخلق حركية لدى الطلبة، وتهدف شهادة الليسانس إلى اكتساب معارف ومهارات لازمة لكل من التأهيل لمهنة ما، ويفرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم، كما تم التخلي نهائيا عن نظام الكلاسيكي ابتداء من الموسم الجامعي (2010-2011) وتعميم نظام ل.م. د. في كافة المؤسسات الجامعية.

فشهادة الليسانس حسب نظام "ل م د" ومجال التكوين هو عبارة عن تجمع تخصصات عديدة على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها، وتعرف بعض المسارات النموذجية التي هي عبارة عن تخصصات أو اختبارات تتوج بترتيب منسجم لوحدة التعليم وفق الكيفيات التي تحددها الفرق البيداغوجية كما تمكن من جهة توجيه الطالب توجيهها تدريجيا حسب مشروعه المهني أو الشخصي، والأخذ بعين الاعتبار تنوع الجمهور ومحفزاته تقدم هذه الوحدات في مدة ستة أشهر وتنقسم وحدات التعليم إلى ثلاثة أنواع وهي وحدات التعليم الأساسية ووحدة تعليم الخاصة بالاستكشاف ووحدة التعليم الأفقية وكل وحدة هي عبارة عن أرصدة ممنوحة ونظام الأرصدة يعني كل النشاطات التعليمية بما فيها التربصات والبحوث والمذكرات ويتم التقييم والانتقال بواسطة تطبيق وحدات التعليم وكذا المراقبة المستمرة (شنوف، 2010)

فالمنظر العام لحاملي شهادات الليسانس لا يقود، جيدا على العكس، إلى دليل موحد للطلبة. كل الشباب الذين يدخلون إلى الجامعة ليس لديهم نفس الحاجات، ولا نفس

النوعية. فقط اختلافات في اجتياز شهادات الليسانس التي تجيب على هذا الاختلاف بين الطلبة (François , 141)

5.8 هيكلة نظام ل. م. د:

يعتمد نظام ل. م. د في هيكلته على ثلاث مراحل تكوينية، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية.

- مرحلة أولى: ويقصد بها شهادة البكالوريا + 3 وتتوج بشهادة الليسانس.

- مرحلة ثانية: ويقصد بها شهادة البكالوريا + 5 وتتوج بشهادة الماجستير.

- مرحلة ثالثة: ويقصد بها شهادة البكالوريا + 8 وتتوج بشهادة الدكتوراه.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة.

وتتميز وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر.

يمكن هذا الاحتفاظ وهذا التحويل من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم ويكون الانتقال سداسيا.

تهدف مسارات شهادة الليسانس والماجستير أساسا إلى اكساب معارف مهارات لازمة.

ويبرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملاح التكوين زرزور، (2006).

6.8 متطلبات سوق العمل:

نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية وما أدت إليه من تغيرات جوهرية في سوق العمل، والتركيب الاجتماعية لقوة العمل في معظم المجتمعات، مثل تزايد الطلب على المؤهلات الرفيعة والمهن المستحدثة، فإن هذا يلقي بدوره على الجامعات الخاص منها و الحكومي

مسؤولية الإعداد الأكاديمي والتكنولوجي لمواجهة الطلب على متخصصين ملمين بأحدث التكنولوجيا قادرين على إدارة نظم تزداد تعقيدا، وبحيث تتكيف باستمرار مع احتياجات المجتمع حتى تضمن للمتخرجين إعداد يؤهلهم لسوق العمل.

ومن المشكلات المجتمعية والتي لها صلة بفرص العمل تجدر الإشارة هنا إلى مشكلة البطالة حيث تعاني المجتمعات العربية من الانفصال بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وترتب على ذلك زيادة أعداد العاطلين، وظهرت حدة المشكلة اجتماعيا واقتصاديا.

وقد تستطيع الجامعات الإسهام في الحد من مشكلة البطالة من ناحية وتقديم الخبرات العملية المناسبة لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، إذا انتهجت مدخل المشاركة بينها وبين المؤسسات المجتمعية (قطاع الأعمال/ الصناعة)، فقد بات مؤكدا أن المدخل الانعزالي، والذي انتجته الجامعات العربية الحكومية لفترات طويلة من الزمن لم يعد قادرا على مواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي في عصر متغير، فلا خلاف الآن على أن جامعة المستقبل هي تلك الجامعة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤسسات ومراكز الانتاج والخدمات في المجتمع (عطوة، فكري، 2008، 130، 131)

7.8 التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل:

إنه من المتعارف عليه، أن مهمة التعليم العالي تكمن في إعداد القوى البشرية ذات القدرات العالية والتخصصات المختلفة، المؤهلة والقادرة على أخذ المواقع المتقدمة والمتميزة في النشاط الاقتصادي، في حين أن مهمة سوق العمل تكمن في قدرته على استيعاب تلك القوى البشرية وتوفير الظروف المناسبة لاحتوائها والاستفادة منها، بما يحقق زيادات في الإنتاج والدخل ورفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع.

بالتالي فإن إيجابية العلاقة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، تعتمد على قدرة مخرجات التعليم العالي في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوة العاملة بالكم والكيف المطلوبين، وفي الزمان المحدد لذلك من ناحية، وقدرة الاقتصاد المتمثل في سوق

العمل على النمو والتطور، والقدرة على استيعاب أعداد مناسبة وب تخصصات مختلفة مؤهلة للتفاعل مع طموحاته وبما يؤدي في اتجاه التوظيف الأمثل للموارد البشرية المتاحة من ناحية أخرى (عبد الحي، 2012، 147).

9. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1.9 منهج البحث:

من أجل معالجة الإشكالية وتحليل مركباتها وأبعادها ومناقشة نتائجها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها، وتفسيرها بناء على البيانات الإحصائية التي سيتم جمعها بالاعتماد على تقنية الاستبان.

2.9 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من 5348 طالب وطالبة من مستويات الليسانس المقبلين على التخرج وطلبة الماستر بمعاهد المركز الجامعي غليزان تم اختيار العينة بطريقة عشوائية مقصودة قوامها 220 طالب وطالبة من مستويات الليسانس المقبلين على التخرج والسنة أولى والثانية ماستر من مختلف المعاهد (العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة) الموظفين وغير الموظفين وذلك حسب الجدول الموالي

الجدول (1) : مواصفات عينة الدراسة

المتغير	التكرار	%
المجموع	220	100
العلوم والتكنولوجيا	37	16.81
العلوم القانونية والإدارية	38	17.27
الآداب واللغات	37	16.81
العلوم الاجتماعية والإنسانية	37	16.81

16.81	37	العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	
15.45	34	العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	
100	220	المجموع	
45.45	100	موظف	الوظيفة
54.54	120	غير موظف	
100	220	المجموع	

المصدر: من اعداد الباحثين

3.9 أداة الدراسة وخصائصها السيكمترية:

تم تصميم استبيان بناء على مجموعة من الدراسات السابقة كدراسة زقاوة، (2014)، مبروك، (2011)، هارون، (2010)، زرزور، (2006)، الظالحي، إمارة، أفنان، (2011)، عبوزي، (2014)، وكذا الخلفيات النظرية (طه، ناس، 2003، السعيد، 2007، بدران، 2001، الترتوري، جويجان، 2006، عرفة، 2005، البندري، 2004، سلامة، 2000، الضبع، 2006) تم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وشملت على 05 فقرات خاصة بمعلومات وخصائص عينة الدراسة وكذا ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في شكل أسئلة موزعة على 04 أبعاد محددة بسلم تقديروهي كالتالي:

البعد الأول: ملائمة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: 14 سؤالاً.

البعد الثاني: محتوى البرامج التدريبية في التكوين الجامعي: 12 سؤالاً.

البعد الثالث: مدى تطبيق الكفاءة والمهارة المكتسبة من برامج التعليم العالي: 13 سؤالاً.

البعد الرابع: ملائمة برامج التعليم العالي مع تصورات المهنة المستقبلية: 10 أسئلة.

1.3.9 قياس صدق الأداة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على سبعة محكمين، وذلك للوقوف على آرائهم واقتراحاتهم في بناء ومضمون الأداة، وأجمع 58% من المحكمين على أن فقرات الأداة تقيس ما وضعت من أجله. كما تم حساب الاتساق الداخلي وذلك بحساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد وكانت معاملات الارتباط معظمها دالة عند مستوى (0.01). كما حسب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للبعد والدرجة الكلية للأداة.

2.3.9 قياس ثبات الأداة:

تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب معامل الثبات والذي قدر بـ 0.94 كما تم أيضا حسابه بطريقة معامل ألفا كرو نباخ، وتم تصحيحه باستخدام معادلة سبيرمان براون، وبلغت قيمة الثبات للاستبيان 0.94.

10. الدراسة الميدانية:

1.10 عرض ومناقشة نتائج الفرضيات:

1.1.10 عرض نتائج الفرضية الأولى: تتلاءم جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان مع متطلبات سوق العمل.

الجدول (2) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل لتقديرات أفراد عينة الدراسة

الترتيب	الوزن النسبي	درجة الملاءمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	البعد
3	61	متوسطة	1.17	2.84	220	جودة البرامج
4	55	متوسطة	1.21	2.76	220	محتوى البرامج
1	67	متوسطة	1.15	3.35	220	الكفاءة والمهارة
2	64	متوسطة	1.23	3.20	220	الطموحات المهنية
	61	متوسطة	1.19	3.03	220	الأداة ككل

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن ملاءمة جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان مع متطلبات سوق العمل كانت بدرجة متوسطة على الدرجة الكلية للأداة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.03) بانحراف معياري قدره (1.19) ووزن نسبي (61%)، وجاء بعد الكفاءة والمهارة في الرتبة الأولى بمتوسط (3.35) بانحراف معياري قدره (1.15) ووزن نسبي (67%)، في حين جاء بعد الطموحات المهنية في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.20) وبانحراف معياري قدره (1.23) ووزن نسبي (64%)، أما بعد جودة البرامج جاء في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.84) وانحراف معياري (1.17) ووزن نسبي (61%)، في حين جاء بعد محتوى البرامج في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (2.76) وبانحراف معياري (1.21) ووزن نسبي (55%).

أما ترتيب الفقرات على مستوى كل بعد فقد جاء كالتالي:

بعد جودة البرامج

يتضح من الجدول أن هناك فقرتين جاءت بمستوى درجة مرتفعة، و(06) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، و(04) فقرات منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.44-3.60). وحصلت الفقرة (06) "بعض المقاييس التي أدرسها في الجامعة أحتاج إليها في سوق العمل" على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.60) وانحراف معياري قدره (1.14)، في حين جاءت الفقرة (08) "تعمل الجامعة على تحديد جوانب الضعف في برامجها" في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.44) وبانحراف معياري قدره (1.19).
الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد جودة البرامج.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الوزن النسبي	الرتبة
01	تغطي البرامج التعليمية الجامعية احتياجات سوق العمل	2.59	1.14	متوسطة	52	7
02	تمتلك الجامعة المعرفة الواسعة لاحتياجات مؤسسات المجتمع.	2.66	1.14	متوسطة	53	8
03	تواكب البرامج الجامعية الحالية تطورات سوق العمل.	2.54	1.17	منخفضة	51	10
04	سياسة الجامعة في استحداث التخصصات العلمية تتلاءم مع احتياجات المجتمع.	2.74	1.12	متوسطة	55	6
05	التخصص الذي أدرسه في الجامعة مطلوب في سوق العمل.	3.60	1.10	مرتفعة	72	2
06	بعض المقاييس التي أدرسها في الجامعة أحتاج إليها في سوق العمل.	3.60	1.14	مرتفعة	72	1
07	تعمل الجامعة على إبرام اتفاقيات مع مؤسسات أخرى في سوق العمل.	2.55	1.12	منخفضة	52	9
08	تعمل الجامعة على تحديد جوانب الضعف في برامجها.	2.44	1.19	منخفضة	49	12
09	يساهم التكوين الجامعي الحالي في التنمية الوطنية.	2.90	1.25	متوسطة	58	04
10	تتابع الجامعة التحولات في بيئة المجتمع وتصمم البرامج المناسبة لها.	2.54	1.12	منخفضة	51	11
11	تعمل الجامعة على تطوير برامجها حتى تتلاءم مع سوق العمل.	2.85	1.23	متوسطة	57	05

12	بعد التخرج يمكنني العمل في الاختصاص الذي أدرسه وأتقدم فيه حسب سوق العمل.	3.10	1.36	متوسطة	62	03
----	--	------	------	--------	----	----

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول أن هناك فقرتين جاءت بمستوى درجة مرتفعة، و(06) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، و(04) فقرات منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.44 - 3.60). وحصلت الفقرة (06) "بعض المقاييس التي أدرسها في الجامعة أحتاج إليها في سوق العمل" على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.60) وانحراف معياري قدره (1.14)، في حين جاءت الفقرة (08) "تعمل الجامعة على تحديد جوانب الضعف في برامجها" في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.44) وبانحراف معياري قدره (1.19).

بعد محتوى البرامج

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد محتوى البرامج.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الوزن النسبي	الرتبة
13	تنفذ الجامعة برامج التدريس بشكل مستمر وفقا لآخر مستجدات التنمية.	2.67	1.22	متوسطة	54	9
14	تحرص الجامعة على إقامة ورشات العمل التدريبية بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع ذات العلاقة.	2.20	1.17	منخفضة	44	13
15	البرامج التدريبية لها رؤية مستقبلية في دراسة التحديات المرتبطة بها.	2.96	1.25	متوسطة	59	04
16	تعمل الجامعة على تدريب	2.84	1.24	متوسطة	56	5

					إطارات تحتاجها المؤسسات في سوق العمل.	
11	51	منخفضة	1.20	2.55	تعمل الجامعة على تكييف المقررات الدراسية التي يحتاجها الطالب بعد تخرجه في مجال سوق العمل.	17
01	63	متوسطة	1.21	3.15	تشتمل البرامج على مكونات نظرية يحتاجها الطالب في سوق العمل.	18
6	56	متوسطة	1.21	2.81	تشتمل البرامج على مكونات عملية يحتاجها الطالب في سوق العمل.	19
7	56	متوسطة	1.19	2.80	تتميز البرامج بالمرونة من حيث التطور والسماح للطلاب بالحرية في اختيارها.	20
2	62	متوسطة	1.22	3.08	ترتبط البرامج بالبيئة المحيطة والمجتمع.	21
3	60	متوسطة	1.25	3.02	يشمل البرنامج إلى جانب التخصص الأكاديمي برامج للثقافة العامة (الملتقيات، المحاضرات، الندوات، المعارض، المسرح).	22
8	54	متوسطة	1.24	2.68	تحتوي البرامج الجامعية على معارف تدريبية وميدانية.	23
10	53	متوسطة	1.19	2.65	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية بناء على احتياجات المؤسسات الأخرى.	24
12	50	منخفضة	1.15	2.50	تتابع الجامعة التحولات المختلفة في بيئة المجتمع وتصمم البرامج المناسبة لها.	25

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول أن هناك (10) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، و(03) فقرات جاءت بدرجة منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.15- 2.20) وحصلت الفقرة (18) "تتضمن البرامج على مكونات نظرية يحتاجها الطالب في سوق العمل" على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.15) وانحراف معياري قدره (1.21)، في حين جاءت الفقرة (14) "تحرص الجامعة على إقامة ورشات العمل التدريبية بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع ذات العلاقة" في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.20) وانحراف معياري قدره (1.17).

بعد الكفاءة والمهارة

الجدول رقم(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد الكفاءة والمهارة.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الوزن النسبي	الرتبة
26	لدي القدرة على حل المشكلات تواجهني بكل ثقة.	4.10	0.80	مرتفعة	82	2
27	أنا متمكن من اللغات الأجنبية بحيث لا أجد صعوبة في حياتي المهنية.	2.65	1.27	متوسطة	53	14
28	برامج التكوين الجامعي تعطي الطالب القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد.	2.75	1.29	متوسطة	55	13
29	تكسب برامج التعليم الجامعي الطالب مهارة البحث وتقصي الحقائق.	3.11	1.27	متوسطة	62	12
30	البرامج التعليمية الجامعية تكسب الطالب القدرة على انجاز البحوث والتقارير العلمية.	3.36	1.26	متوسطة	67	10
31	أمتلك مهارة التعاون ولدي القدرة على العمل في جماعة	4.02	1.02	مرتفعة	80	3

					والانسجام فيها.	
32	أمتلك مهارة التحكم في الوقت بحيث أنظم أعمالي وأبرمجها بشكل جيد.	3.60	1.21	مرتفعة	72	8
33	لدي القدرة في التحليل وربط وتفسير البيانات.	3.65	1.05	مرتفعة	73	6
34	بعد التخرج باستطاعتي تحمل المسؤولية المهنية والأخلاقية في العمل.	4.16	0.91	مرتفعة	83	1
35	أتحكم في استخدام التقنيات والأدوات التكنولوجية بكفاءة.	3.44	1.23	مرتفعة	69	9
36	لدي القدرة على التعبير والتحرير وتنسيق الأفكار والمعلومات.	3.85	1.03	مرتفعة	77	5
37	رصيدي اللغوي لا بأس به بحيث يؤثر على تعبيراتي اللفظية.	3.92	0.99	مرتفعة	78	4
38	لدي القدرة على تطبيق المهارات التي اكتسبتها من البرامج الجامعية في سوق العمل.	3.63	1.09	مرتفعة	73	7
39	تساعد البرامج الجامعية الطالب على اكتساب مهارة في تخصصه.	3.21	1.21	متوسطة	64	11
40	الحجم الساعي الذي يدرس خلال الأسبوع كاف لتأهيل الطالب معرفيا.	2.49	1.23	منخفضة	50	16
41	المقاييس التي أدرسها كافية للإلمام بالتخصص.	2.48	1.25	منخفضة	50	17
42	الأساتذة الذين يدرسونني في مستوى تطلعاتي من ناحية الكفاءة في التدريس.	2.63	1.37	متوسطة	53	15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول أن هناك (09) فقرات جاءت بمستوى درجة مرتفعة، و(06) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، وفقرتين جاءت بدرجة منخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.16- 2.48) وحصلت الفقرة (34) "بعد التخرج باستطاعتي تحمل المسؤولية المهنية والأخلاقية في العمل" على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.16) وانحراف معياري قدره (0.91)، في حين جاءت الفقرة (41) "المقاييس التي أدرسها كافية للإلمام بالتخصص" في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.48) وبانحراف معياري قدره (1.25).

بعد الطموحات المهنية

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات بعد الطموحات المهنية.

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الوزن النسبي	الرتبة
43	تساعد البرامج التعليمية الطالب على بلورة مشروع مهنته المستقبلية.	3.08	1.24	متوسطة	62	9
44	البرامج التكوينية تعطي أهمية بالغة للتربصات الميدانية حتى يحتك الطالب بالمهنة التي يريدتها.	3.13	1.29	متوسطة	63	7
45	لدي ثقافة التعرف على مواقع سوق العمل دون تأجيل ذلك إلى ما بعد التخرج.	3.12	1.18	متوسطة	62	8
46	تساعدني البرامج التعليمية الحالية في بناء أهدافي على الصعيد الشخصي.	3.21	1.17	متوسطة	64	5
74	تساعدني البرامج التكوينية	3.28	1.17	متوسطة	65	4

					على اتخاذ قراراتي المستقبلية دون تردد أو حيرة.	
3	66	متوسطة	1.21	3.31	تساعد البرامج التكوينية الطالب على الاندماج بكل سهولة في عالم الشغل.	84
11	58	متوسطة	1.38	2.95	مشاريع البحث العلمي المنجزة من قبل الطلبة يستفيد منها سوق العمل.	49
1	81	مرتفعة	1.09	4.08	كثرة الزيارات الميدانية لها فائدة كبيرة للطالب.	50
2	70	مرتفعة	1.25	3.51	الشهادة التي أتحصل عليها من الجامعة تعكس مستواي وتساعدني في تحقيق مشروعي لمهنة المستقبل.	51
12	55	متوسطة	1.16	2.75	تعطي البرامج الجامعية اهتماما لانشغالات الطلبة نحو سوق العمل	52
6	63	متوسطة	1.30	3.17	مقاييس التخصص الذي أدرسه تستجيب لحاجاتي في المهنة التي اخترتها.	53
10	59	متوسطة	1.28	2.95	البرامج التي أدرسها بالجامعة لها علاقة بالمهنة التي ساعدني والداي في اختيارها.	54

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول أن هناك فقرتين جاءت بمستوى درجة مرتفعة، و(10) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.75 - 4.08) وحصلت الفقرة (50) "كثرة الزيارات الميدانية لها فائدة كبيرة للطالب" على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.08) وانحراف معياري قدره (1.09)، في حين جاءت الفقرة (52) "تعطي البرامج الجامعية اهتماما لانشغالات الطلبة نحو سوق العمل" في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.75) وانحراف معياري قدره (1.16).

الجدول رقم(7) درجة ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل لتقديرات أفراد عينة الدراسة

ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل	التكرار	%
نعم	84	38.18
لا	136	61.82
المجموع	220	100

المصدر: من اعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 61.82% جاءت في الدرجة الأولى لـ "لا"، أما الدرجة الثانية فكانت لـ "نعم" بنسبة 84% ويمنك تفسير هذه النتائج إلى أن جودة البرامج التعليمية ومحتوياتها في التخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، تعاني من ضعف في مستوى ملاءمتها لمتطلبات سوق العمل وخصوصا في بعد البرامج ومحتوياتها، و تتفق مع دراسة الظالعي، الإمارة، الأسدي، (2011)، عبيدات وسعادة، (2010)، العتيبي، (2005)، زقاوة، (2014)، عبوزي، (2014)، ميلودي، (2011)، خالدي، (2011)، مبروك، (2011) هارون (2010)، فراحي، (2000) وهذا يعني أن نظام التعليم رغم الإصلاحات التي طرأت عليه مازال يعاني من نقائص وبالتالي مازالت الفجوة عميقة بين الجامعة والمجتمع، حتى في ظل التحولات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، ولأن التنمية البشرية تحتاج إلى تطوير مهارات خريجي التعليم العالي من خلال اكسابهم المهارات الحياتية (كمهارة التواصل والتفكير الايجابي واللغات الأجنبية، المهارات التكنولوجية والمبادرة والإبداع.....) كما وقد أشار ضاحي، (2008) أنه في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، ازدادت الحاجة إلى تطوير رأس المال البشري القادر على العمل والإنتاج، كأساس للتنمية البشرية التي تكفل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب إعادة النظر في فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه، ومدى تكيفه مع البيئة الدولية، ويشير بوحنية، (2005) ضرورة إعادة توجيه

المنهج والبيئة التعليمية بما يناسب قدرات الطالب واحتياجاته، في حين أن البرامج التكوينية كما عبر عنها المبحوثين على أنها تركز أكثر على الجانب النظري أكثر من التطبيقي مما يجعل الطالب عاجزا عن توظيف هذه المهارات في الميدان، حيث تركز طرق التدريس على التلقين المعلومات والمعارف واسترجاعها لأستاذ يوم الامتحان فأصبحت تقليدية وجافة وعلى العكس ما جاءت به دراسة زرزور، (2006) حيث بينت نتائجها أن التوجيه السليم إلى نظام "ل. م. د" ومحتوى البرامج الثري يحضر الطلبة إلى عالم الشغل تحضيراً فعالاً. وأن مصالح المساعدة والإعلام للطلبة ضرورية نظراً للدور الذي تلعبه في تحضير وإدماج الطلبة في عالم الشغل. كما أبرزت النتائج الدراسة الحالية أن الطموحات المهنية في مستوى تطلعات الطلبة ولكنهم يجدون صعوبة في الاندماج في عالم الشغل نظراً لنقص المعارف والمعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي والتي لا توفرها الجامعة، وأن بعض المقاييس التي يدرسونها لا يحتاجون إليها كما أنهم لا يستطيعون تحمل المسؤولية المهنية وكذا نقص في التربصات الميدانية رغم فائدها الكبيرة للطلاب والذي يرجع إلى عدم إبرام اتفاقيات وشراكة مع المؤسسات في سوق العمل.

2.1.10 عرض نتائج الفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وللتحقق من الفرضية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية للانحرافات المعيارية لأفراد العينة واستعمال تحليل التباين الأحادي.

الجدول رقم (8) تحليل التباين الأحادي للدلالة على الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.

البعد	العينة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
جودة البرامج	220	بين المجموعات	1291.840	6	215.307	3.517	0.002
		داخل المجموعات	13041.338	213	61.227		
		المجموع	14333.177	219			
محتوى البرامج	220	بين المجموعات	1375.939	6	229.323	3.023	0.007
		داخل المجموعات	16156.897	213	75.854		
		المجموع	17532.836	219			
الكفاءة والمهارة	220	بين المجموعات	1232.564	6	205.427	2.196	0.045
		داخل المجموعات	19920.982	213	93.526		
		المجموع	21153.545	219			
الطموحات المهنية	220	بين المجموعات	629.800	6	104.967	1.516	0.174
		داخل المجموعات	14748.745	213	69.243		
		المجموع	15378.545	219			
الدرجة الكلية	220	بين المجموعات	14993.355	6	2498.893	3.172	0.005
		داخل المجموعات	167780.804	213	787.703		
		المجموع	182774.159	219			

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج sps

يتضح من الجدول أن قيمة مستوى الدلالة (0.174) للبعد: الطموحات المهنية وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي (0.05)، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بين الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

بينما قيم مستويات الدلالة تساوي (0.002، 0.007، 0.045، 0.005) للأبعاد: جودة البرامج، محتوى البرامج، الكفاءة والمهارة، والدرجة الكلية على التوالي، وهذه القيم هي أصغر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05)، وعليه فإننا نقبل الفرضية في هذا الجانب ونقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) بين الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمتوسطات درجات أفراد العينة على الأبعاد (البرامج،

محتوى البرامج، الكفاءة والمهارة) تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي

البعد	المتوسط	فروق المقارنات	العلوم والتكنولوجيا	العلوم القانونية والإدارية	الآداب واللغات	العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم التسيير	العلوم الاقتصادية، التجارية	العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة
جودة البرامج رقم	1.80	العلوم والتكنولوجيا	-	-2.51	1.24	-0.21	4.24	-3.03
	1.80	العلوم القانونية والإدارية	-1.24	-	3.76	2.30	6.76	-0.51
	1.81	الآداب واللغات	0.21	-2.30	-	-1.45	3.00	-4.27
	1.81	العلوم الاجتماعية والإنسانية	-4.24	-6.76	-3.00	-	4.45	-2.81
	1.81	العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	3.03	0.51	4.27	2.81	-	-7.27
	1.85	العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	2.51	-2.51	1.24	-2.21	4.24	-

-1.72	4.78	-0.89	0.89	-0.13	-	العلوم والتكنولوجيا	2.02	محتوى البرامج
-0.83	5.67	-5.67	-4.78	-	-5.81	العلوم القانونية والادارية	2.00	
-6.51	6.51	0.83	-	-1.43	0.70	الأدب واللغات	2.02	
-0.70	5.81	-	1.02	-2.14	2.14	العلوم الاجتماعية والانسانية	2.02	
1.43	-	2.27	3.16	-3.16	-1.02	العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	2.02	
-	4.78	-0.89	0.89	-2.27	-0.13	العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	2.06	
-3.63	3.63	-1.01	0.17	-2.32	-	العلوم والتكنولوجيا	2.32	الكفاءة والمهارة
-0.20	3.43	-1.21	-0.02	-	2.52	العلوم القانونية والادارية	2.30	
2.32	5.96	1.31	-	-2.50	0.02	الأدب واللغات	2.32	
-0.17	3.45	-	1.18	-1.31	1.21	العلوم الاجتماعية والانسانية	2.32	
1.01	-	-4.64	-3.45	-5.96	-3.43	العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير	2.32	
-	3.63	-1.01	0.17	-2.32	0.20	العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	2.32	

دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

المصدر: من اعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن مصدر الفروق الدالة إحصائياً في المتوسطات بعد جودة البرامج (1.85)، محتوى البرامج (2.06)، الكفاءة والمهارة (2.32) يعود إلى الفرق بين التخصصات لصالح تخصص العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الطلبة الذين يدرسون هذا التخصص لديهم طموحات مهنية ولكن البرامج التعليمية ومحتوياتها والكفاءة والمهارة المكتسبة من هذه البرامج لا تأهلهم لإيجاد عمل لأن البيئة المحيطة لا تشجع هذا التخصص وبالتالي لا توجد فرص عمل بسبب نقص المؤسسات في سوق العمل وتتفق هذه النتيجة مع دراسة التي أجرتها خالدي، (2002) أن نسبة 62.21% من طلبة العينة يصرحون بأنهم سوف لن يجدوا عملاً بعد تخرجهم، كما تتفق مع دراسة خادر، (2014) حيث وجدت تزايد في التخصصات التي لا يكثر عليها الطلب في سوق العمل، وتقلص التخصصات التطبيقية والتقنية.

وجاءت هذه النتائج عكس ما توصلت إليه دراسة زقاوة، (2014)، حيث وجد أنه لا توجد فروق دالة تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي ما عدا مجال الكفاءة والمهارة حيث كانت الفروق لصالح تخصص أدب عربي.

3.1.10 عرض نتائج الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

وللتحقق من الفرضية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لأفراد العينة واستعمال اختبار "ت".

الجدول رقم (10) اختبار "ت" للدلالة على الفروق بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة.

مستوى الدلالة	قيمة "ت"	درجة الحرية	غير موظف		موظف		العينة	
			ع	م	ع	م		
0.73	-0.34	218	7.84	36.54	8.41	36.16	220	جودة البرامج

0.65	-0.44	218	8.91	36.17	9.02	35.63	220	محتوى البرامج
0.75	-0.31	218	9.78	57.23	9.93	56.82	220	الكفاءة والمهارة
0.84	0.20	218	8.18	38.44	8.65	38.67	220	الطموحات المهنية
0.77	-0.28	218	27.68	168.39	30.41	167.28	220	الأداة ككل

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول أن قيم مستويات الدلالة تساوي (0.73، 0.65، 0.75، 0.84، 0.77) للأبعاد: جودة البرامج، محتوى البرامج، الكفاءة والمهارة، الطموحات المهنية، والدرجة الكلية على التوالي وهذه القيم أكبر من القيمة المحددة في الفرضية (0.05)، لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة في ملائمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الموظفين منهم لديهم احتكاك بسوق العمل وبالتالي تتوفر لديهم معلومات كافية عن عالم الشغل والمهارات المطلوبة بحكم وظيفتهم أما الطلبة غير الموظفين فهم في مرحلة البحث عن عمل لذا لديهم رصيد لا بأس به من المعلومات حول سوق العمل من خلال البحث والتعرف على مواقع العمل كما أشرنا في الفرضية السابقة.

11. الإقتراحات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يمكن وضع بعض الإقتراحات العملية ذات الصلة بالموضوع.

1- تحديث وتطوير وإعادة النظر في جودة محتوى البرامج التعليم العالي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، آداب ولغات أجنبية، العلوم والتكنولوجيا، العلوم القانونية والإدارية، العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة بما يخدم التنمية في المجتمع الجزائري ومواكبة التطورات العالمية.

- 2- تفعيل المرافقة البيداغوجية للطلاب حتى يتمكن من الاندماج في الوسط الجامعي واكتساب المعارف والمهارات التي ترتبط بالتخصصات الجامعية المفتوحة، والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي مما يتيح له أخذ صورة عن عالم الشغل وبالتالي يساعده في بناء طموحاته وتطلعاته لمهنته المستقبلية.
- 3- عقد شراكة هادفة إلى توسيع دائرة تدريب الطلاب من خلال إقامة تربصات في الوسط المهني من أجل التحكم أكثر في المهارات الحياتية.
- 4- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية في المحيط الخارجي وذلك من أجل توثيق الصلة بهذه المؤسسات مما يعود بفائدة على الطالب حتى يتمكن من تكوين معلومات حول سوق العمل في بيئته.
- 5- القيام بدراسة حول البيئة الاجتماعية والاقتصادية بغرض تحديد متطلبات هذه البيئة من قبل المسؤولين وأصحاب القرار تم فتح التخصصات بما يتناسب معها.

12. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة لموضوع ملاءمة جودة برامج ومناهج التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، تم تسليط الضوء على واقع الجامعات وشركائها من المؤسسات العمومية والخاصة، وإن معالجة موضوع بهذا الحجم يتطلب جهد ومزيدا من البحوث والدراسات وعليه فالنتائج المتوصل إليها والتي أثبتت ملائمة تتلاءم جودة برامج التعليم العالي في التخصصات المفتوحة بالمركز الجامعي غليزان مع متطلبات سوق العمل بدرجة متوسطة وبنسبة 38.18%

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي لصالح تخصص العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة في ملاءمة جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل كما أثبتت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين الطلبة تعزى لمتغير الوظيفة في ملاءمة

جودة برامج التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ليست نهائية أو قطعية وإنما يمكن اعتبارها نتائج أولية يمكن الانطلاق منها والاعتماد عليها في بناء ومعالجة هذا الموضوع. لذا وجب على الجامعات إعادة النظر في التخصصات والبرامج التعليمية وجودتها وتطويرها وجعلها متناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد على نظام دراسي يعتمد على نظام الساعات المعتمدة، وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار متطلبات قيم المجتمع وفي نفس الوقت حاجات سوق العمل كما عليها تشجيع التعليم الذاتي من خلال توفير مراكز معلومات تشترك بها الجامعات عبر الشبكات الدولية للمعلومات، وبناء شخصية الطالب الجامعي بحيث يكون قادرا وإيجابيا وفاعلا في المجتمع المعاصر وقائد في حياته العملية من خلال برامج تخصصية وتطبيقات حياتية وأنشطة.

13. قائمة المراجع:

- 1- الترتوري، محمد عوض، جويجان، أغادير عرفات، (2006)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 2- السعيد، أشرف أحمد محمد، (2007)، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي دراسة نظرية وتطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 3- الضبع، محمد، (2006)، المناهج التعليمية صناعتها وتقويمها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 4- العجيلي، محمد صالح ربيع، (2013)، التعليم العالي في الوطن العربي (الواقع استراتيجيات المستقبل)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 5- بدران، شبل، الدهشان، جمال، (2001)، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 6- سعيد طه، محمود و ناس، محمد، (2003)، قضايا التعليم العالي والجامعي، مكتبة النهضة المصرية، جمهورية مصر العربية.

- 7- سلامة، محمد عبد الحافظ، (2000)، الوسائل التعليمية والمنهج، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 8- شتوي، علي ناصر آل زاهر السلاطين، (2014)، تحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي (بحوث ودراسات علمية محكمة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 9- ضاحي، حاتم فرغلي، (2008)، الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي (في ضوء تحولات الألفية الثالثة)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجيزة، جمهورية مصر العربية.
- 10- طعيمة، رشدي أحمد، البندري، محمد بن سليمان، (2004)، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 11- عبد الحي، رمزي أحمد، (2012)، مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 12- عطوة، محمد مجاهد، فكري، محمد السيد علي، (2008)، التعليم الجامعي الخاص (التطور والمستقبل)، دار الجامعة الحديثة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 13-Chergui, Khalil, (2012), le management des institutions de l'enseignement supérieur en Algérie: l'orientation vers la qualité totale, revue des sciences humaines, université Mohamed khider Biskra ,no: novembre 27/28
- 14- François Goulard, l'enseignement supérieur en France etat des lieux et proposition, version final, rapport établi sous la direction de François Goulard, ministre délégué l'enseignement supérieur et à la recherche .
- 15- Kouadria, Ali, (2010), Les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur, Colloque International sur Les Enjeux de l'Assurance Qualité dans l'Enseignement Supérieur, Université 20 Août 1955 Skikda, 20 et 21 novembre .
- 16- عبيدات، أسامة محمد، سعادة، سائد تيسير، (2010)، المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد: 05.
- 17- بلحاج، عبد القادر، (2013)، تطور البرامج التعليمية الجامعية، دراسة ميدانية بجامعة وهران، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة وهران.
- 18- خاذر، كريمة، (2014)، تمثيلات أساتذة التعليم العالي للمستوى التعليمي الجامعي وعلاقته بسوق العمل، دراسة ميدانية بجامعة معسكر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة معسكر، الجزائر.

- 19- خالدي، مسعودة، (2011)، التعليم العالي في الجزائر ومتطلبات الحداثة، دراسة ميدانية في جامعات الغرب الجزائري وهران، مستغانم، تيارت، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- 20- خالدي، مسعودة، (2002)، التعليم العالي في الجزائر بين الضروريات وحتميات الحداثة، دراسة ميدانية في جامعة تيارت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- 21- زرزور، أحمد، (2006)، تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر.
- 22- عزوزي، ابتسام، (2014)، البحث العلمي عند الطلبة وآفاق الجودة العلمية الناجعة، دراسة ميدانية بجامعة معسكر، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة معسكر، الجزائر.
- 23 - فراحي، فيصل، (2000)، دور الجامعة الجزائرية في تنمية اتجاهات الحداثة لدى طلبتها، دراسة ميدانية بجامعة وهران، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- 24- كاهي، مبروك، (2011)، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل، دراسة ميدانية لخريجي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 25- ميلودي، خيرة، (2011)، تقويم الأداء الجامعي من خلال آراء الأساتذة والطلبة، دراسة ميدانية بجامعة وهران السانبا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- 26- هارون، أسماء، (2010)، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية "تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام " L.M.D "، دراسة حالة جامعة قالمة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 27- الظالم، محسن، الإمارة، أحمد، الأسدي، أفنان، أكتوبر 2010، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل، ورقة عمل مقدمة في ملتقى جامعة الدول العربية حول: مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات- السياسات - الآليات)، جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، المنامة، مملكة البحرين.
- 28- العتيبي، منير بن منطي، (2005)، ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل السعودي، ورقة بحث مقدمة إلى: جامعة ملك سعود، المملكة العربية السعودية.

- 29- بوحنية، عبد القوي، 8، 9 مارس 2005، الأداء المتميز للمنظمات التعليمية: تسويق الجامعات عالميا من خلال مدخل الجودة الشاملة، مداخلة مقدمة إلى: المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم التجارية قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة.
- 30- بوزيدة، حميد، أكتوبر 2010، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر، ورقة عمل مقدمة في ملتقى جامعة الدول العربية حول: مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات- السياسات- الآليات)، جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا، المنامة، مملكة البحرين.
- 31- زقاوة، أحمد، 31 أكتوبر و 01 نوفمبر 2014، مدى استجابة البرامج الجامعية لاحتياجات سوق العمل، بحث مقدم إلى الندوة الدولية حول: الجامعة ونهضة المجتمع بين التصور والواقع المأمول، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير، المغرب.
- 32- شعيب شنوف، 12، 13 جويلية 2010، التعليم العالي وسوق العمل، ندوة حول: الاصلاحات الجامعة، جامعة الجزائر.